الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي ودوره في دعم الدور التنموي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

د/ عبدالرحيم الشحات أحمد البحطيطي
أستاذ الاقتصاد المساعد – قسم العلوم الاقتصادية
كلية الكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق

2015م

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية الى قياس أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي المالى والنقدي على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري، وقياس كثافة عنصر العمل في تلك المنشأت ودورها في خلق فرص توظف والحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي، وقد توصلت نتائج الدراسة الى المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل العاملة في القطاعات الخدمية والتجارية تتمتع بكفاءة اقتصادية أعلى من تلك التي تعمل في القطاعات الصناعية، كما توصلت نتائج الدراسة الى أن المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في القطاع الخدمي والتجاري كثيفة العمل على عكس المنشأت التي تعمل في النشاط الزراعي والصناعي، كما ان جميع المنشأت تمر بمرحلة تزايد غلة الحجم، بما يشير الى ان التوسع في هذه النوعية من المشروعات سوف يزيد من الانتاج لديها بمعدلات أكبر، كما أن ذلك سوف يزيد من فرص التوظف لديها.

Abstract

The present study aims to measure the impact of fiscal and monetary economic reform on economic and social efficiency of medium and small enterprises and micro operating in the Egyptian economy, and measuring work in those facilities component density and its role in creating opportunities employ and the reduction of unemployment in the national economy the problem of policies, have reached results of the study to medium, small and micro-enterprises that operate operating in the service and trade sectors enjoying economic efficiency higher than those working in the industrial sectors, also found the study results to the medium and small enterprises and micro-operating in the service and commercial sector, labor-intensive, unlike undertakings engaged in agricultural activity and industrial, and all facilities in the process of increasing yields of scale, indicating that the expansion in these kinds of projects will increase the production has the highest rate, and that this will increase the chances of employment have.

المقدمة:

تؤدي المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر دوراً هاماً ومحورياً في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية من خلال دعم برامج التنمية المستدامة طويلة الاجل، في الدول النامية، وتمثل جزءاً كبيراً في القطاعات االاقتصادية في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية على على حدٍ سواء، حيث تساهم وبشكل فعال في امتصاص العمالة الزائدة والتخفيف من حدة البطالـة وزيادة الدخول من خلال توفير فرص عمل واسعة تناسب شريحة كبيرة ممن هم في سن العمل غير المدربة وذات كفاءات متواضعة،لأعتمادها على نظم الانتاج كثيفة العمل، وأنخفاض معامل (رأس المال المستثمر/ العامل)، ومن ثم المساهمة بفعالية في تنمية الأقاليم النائية والريفية والمناطق الشعبية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، التي تعاني دائماً من التهميش والحرمان وأرتفاع معدلات الفقر، لما تتميز به المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر من قدره على إقامة أنشطة إنتاجية لا مركزية واسعة الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل، وتوافر الطلب على مخرجاتها، كما تتيح المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر تمكين المراة لاداء دورها في التنمية المستدامة بما يحقق العدالة الاجتماعية، وهي بذلك تحقق نوعاً من التوازن الإقليمي والنوعي والعدالة في توزيع عائد التنمية، وبذلك تساهم بفعالية في تعبئة المدخرات المحلية، وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل التنمية المستدامة.

وتتفق الآراء على الأهمية المتعاظمة المنشأت الصغيرة فى الاقتصاد القومى سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية خاصة فى ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة، وتشير الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات فى معظم دول العالم، كما تساهم بنحو 46% من الناتج المحلى العالمى، حيث تساهم بنحو 85% في الناتج المحلى الاجمالي فى اقتصاد المملكة المتحدة، ونحو 51% في حالة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، كما أنها توفر ما بين (40%-80%) من إجمالى فرص العمل على مستوى العالم[2].

وحيث أن المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تعد الأكثر عدداً وأعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، لذلك فهي تساهم وبفاعلية في أتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتوسع والمشاركة في النشاط الاقتصادي وتوسيع الملكية الخاصة، حيث يترك للحكومة مهمة إقامة المشروعات القومية الكبيرة نظراً لضخامة الاحتياجات المالية والبشرية وضعف العائد المباشر، تاركةً للقطاع الخاص مهمة إنشاء هذا النوع من المنشأت، كما تُعد المنشأت الصغيرة والمتناهية

الصغر آلية هامة لادماج الراغبين في الانضمام والانخراط في الاقتصاد الرسمي، حيث ان عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر تعمل في اطار الاقتصاد غير الرسمي *informal economy* حيث تشير الدراسات الى استيعابها الى نحو 65% من حجم القوة العاملة الموظفة[3].

ومن أهم ما تؤديه المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من دور متعدد الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، هو المساهمة في محو الأمية ورفع المستوى المعرفي والثقافي وتوفير فرص رفع القدرات والمهارات للعاملين فيها، وتولد الاحساس والشعور بإعلاء قيمة الذات لدى اصحاب تلك المنشأت والعاملين فيها.

فكرة الدراسة:

تتمثل فكرة البحث في دراسة أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي في دعم الكفاءة الاقتصادية للمنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ومن ثم دعم دورها التنموي في الاقتصاد المصري، وتعتمد الدراسة على منهج فاريل ***Farrel*** بأعتباره أول من حدد مفهوما للكفاءة الاقتصادية *Economic Efficiency*، حيث أشار إلى أن الكفاءة الاقتصادية تتضمن مكون أساسي وهو الكفاءة الفنية *Technical efficiency* أو الكفاءة التشغيلية، والتي تتعلق بكفاءة المنشأة في الأستفادة من السياسات الداعمة لها من الحوافز الضريبية والتسهيلات الإئتمانية المتاحة بصورة موسعة تمكنها من أستخدام الاساليب الانتاجية التي يتم فيها مزج عوامل الأنتاج بنسب صحيحة تؤدي الى تحقيق أقصى إنتاج ممكن عند الحد الأدنى لمتوسط التكلفة الكلية (حجم الإنتاج الأمثل) وتحسن الكفأءة الأنتاجية بشكل عام بما يدعم المنشأت الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وسوف تبحث الدراسة الحالية قدرة المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري الاستفادة من الحوافز الضريبية والتسهيلات الإئتمانية المتاحة لها في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي، في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وزيادة فرص التوظف ومستوى العمالة بها.

أهمية ومبررات الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلي أهمية هذا القطاع الكبير من المنشأت ومساهماتها في إقامة قاعدة صناعية وانتاجية وخدمية ، وتخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة، والتوصيات التي قد توفرها الدراسة للقائمين على إدارة أو تمويل هذه المشروعات.

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة بأختبار فرضية تمتع المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري بالكفاءة الاقتصادية، حيث تفترض الدراسة أن برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي والسياسات والاجراءات والبرامج التحفيزية التي أُتخذت في نظم إقراض تلك المنشأت لم تساهم في دعم الكفاءة الاقتصادية لها، وفي ذلك تشير النظرية الاقتصادية أن المنشأة تُصنف بأنها ذات كفاءة اقتصادية اذا حققت الحد الأدنى لمتوسط التكلفة الكلية (حجم الإنتاج الأمثل) بأستخدام مزيج من عناصر الانتاج التي تحقق ذلك، وسوف نستخدم لأختبار هذه الفروض، وتعتمد الدراسة على منهج فاريل ***Farrel*** في قياس الكفاءة الاقتصادية *Economic Efficiency*، للمنشأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

كما تفترض الدراسة أن المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري تتمتع بالكثافة العمالية والقدرة على زيادة فرص التوظف والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، وسوف نستخدم لاختبر هذه الفرضية الشكل العام لدالة الإنتاج كوب دوغلاس -***Cobb Douglas*** ، خلال الفترة (2006-1014).

منهج البحث:

من أجل اختبار فرض الدراسة وتحقيق أهدافه، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يتفق مع طبيعة موضوع وهدف البحث، لدراسة وتحليل الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتاحة، كما تم تصميم نموذج قياسي لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة بأستخدام الاصدار المتقدم لبرنامج الحزم الاحصائية ***SPSS***.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث ثم نتائج وتوصيات الدراسة، يتناول المبحث الأول المفهوم والدور التنموي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض الادب الاقتصادي والدراسات المعاصرة، ويتناول المبحث الثاني: الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي واثره على الدور التنموي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري، بينما يتناول المبحث الثالث نموذج قياس أثر التحسن المالي والنقدي في دعم الدور التنموي للمنشأت الصغيرة في الاقتصاد المصري، وينتهي البحث نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الاول

الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

مفهوم المنشأت الصغيرة والمتوسطة *Small and Medium enterprises (SMEs)*

يُعد مصطلح المنشأت الصغيرة والمتوسطة من أكثر المصطلحات الاقتصادية أنتشاراً، ورغم ذلك لا يوجد تعريف واحد متفق عليه يحدد بشكل قاطع وفي كلمات مُحددة ماهية المنشأت الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك الى أن هذا المصطلح يطلق على مجموعة واسعة من التنظيمات الانتاجية والانشطة والاعمال المختلفة، حيث يشمل هذا المصطلح الأنشطة التى تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو فى منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، كما لا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الحرفيه ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج والأسر المنتجة أو الانتاج المنزلي، ويختلف مفهوم المنشأت الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لأختلاف الامكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، مثال ذلك المستوى التكنولوجي وطبيعة عوامل الإنتاج ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية الموروثة، والكثافة السكانية، وحجم القوة العاملة ومستوى التدريب والتأهيل، ومتوسط دخل الفرد، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، حيث يختلف من حيث الغرض منه كأن يكون بغرض الاحصاءات الرسمية أو للأغراض التمويلية، ويفرق البنك الدولي في تعريفه بين المنشأت الصغيرة والمنشأت المتوسطة، والمنشأت متناهية الصغر[4]:

- حيث يُعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها حتى خمسون عامل، واجمالى الأصول والمبيعات لا تتعدى نحو 3 مليون دولار.
- في حين يُعرف المشروعات المتناهية الصغر بأنها تلك التى يعمل بها حتى عشر عمال، واجمالى المبيعات الاجمالية السنوية حتى مائة ألف دولار، واجمالى الأصول حتى عشر آلاف دولار.
- كما يُعرف المشروعات المتوسطة بأنها تلك التى يعمل بها حتى ثلاثمائة عامل، واجمالى الأصول والمبيعات لا تتعدى نحو عشر مليون دولار.

بينما في تعريف مـؤتمر الأمـم المتحـدة للتنميـة والتجـارة United Nations Conference on Trade and Development *(UNCTAD)*، للمنشأت الصغيرة فيعرفها بأنها التى يعمل بها مائة عامل فأقل، والمتوسطة تلك التى يعمل بها ألف عامل فأقل، أمـا منظمـة العمـل الدوليـة International Labour Organization *(ILO)* فتُعرف المنشأت الصغيرة بأنها المنشأت التي يعمل بها أقل من عشر عمال، والمنشأت المتوسطة هي التي يعمل بها ما بين (10-99) عامل، وما يزيد عن 99 تُعد منشأت كبيرة[5].

وبصفة عامة، وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمنشأت الصغيرة والمتوسطة، يوجد فى الدول العربية مجموعة من المعايير والتي من خلالها يمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي (عدد العاملين، حجم الاستثمار، قيمة المبيعات السنوية)[6]، ورغم الاتفاق على المعايير إلا أن مفهوم كل معيار يختلف من دولة الى أخرى:

ففي حالة **مصر** : كما سوف نتناولع في الجزء الثاني من الدراسة، تعرفها بأنها تلك المشروعات التى يعمل بها أقل مـن خمسون عامل.

وفي الأردن والعراق: تعرفها بأنها تلك المشروعات التى يعمل بها أقل مـن عشر عمال.

وفي اليمن : تعرفها بأنها تلك المشروعات التى يعمل بها أقل مـن أربعة عمال.

بينما دول مجلس التعاون الخليجي: تستخدم معيـار رأس المـال المستثمر للتمييز بينها، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار، أما الـصناعات المتوسـطة فهي المنشآت التي يستثمر بها ما بين (2-6) مليون دولار، وما زاد على ذلك تُعد صناعات كبيرة.

وفي علاقة دراسة عن العلاقة بين حجم المنشأة والنمو والتشغيل والمبنية على بيانات المنشآت، توصلت أحدى الدراسات إلى أن العلاقة بين حجم المنشأة وتوفير فرص عمل جديدة معقدة وغير خطية، كما تقدر أنه من واقع بيانات عن حالة المنشأت الصغيرة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أن ثمانية من بين كل عشر وظائف مولدة في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينات القرن الماضي، قد وفرتها منشآت صغيرة لا يتعد عدد العامليني فيها مائة عامل، إلا أن هناك حالات أخرى في إفريقيا وفي أماكن أخرى تكون المنشآت الكبرى هي المولد الأكبر لفرص العمل، ومن حيث نوعية الوظائف فإن المنشآت الكبيرة توفر فرص عمل أكثر استقرارا وميزات

أفضل من تلك المقدمة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية[7].

وعن العلاقة بين حجم المنشأة ودرجة الابتكار والتجديد، تشير حالة دول المجموعة الأوروبية، الى أن المنشأت الكبيرة ترتبط بمعدلات أسرع للابتكار في دول الاتحاد، بينما لا ترتبط القدرة على الابتكار وتحسين الإنتاجية في الدول النامية بحجم المنشأت بقدر ارتباطها بقدرة تلك المنشأت على نقل التكنولوجيا من الخارج، وتطويعها للظروف المحلية لكل بلد على حدة، وبالتالي فهي أقدر على الابتكار والنهوض بالكفاءة الإنتاجية.

وتفيد التقديرات بأن المنشأت الصغيرة والمتوسطة الرسمية تساهم في الدول مرتفعة الدخل بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط[8]. وعلاوة على ذلك، ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (*OECD*) نجد أن المنشأت الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أقل من 250عامل، توظف نحو 67% من العمالة في القطاع الرسمي، ونحو62 % من العمالة في الصناعات التحويلية، ومن واقع تجارب دول المنظمة، أن كلاً من، معدلات توفير فرص العمل وفقدان الوظائف الإجمالي أعلى بكثير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه في المؤسسات الأكبر، كما وجد في العديد من الحالات علاقة واضحة عكسية بين صافي معدلات توفير فرص العمل وحجم المؤسسات[9]، وتشير بعض الإحصاءات عن دول الاتحاد الاوروبي، أن عدد العاملين قد ارتفع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2002-2008) بمعدل سنوي قدر بنحو 1,9%، في حين أن هذا المعدل في حالة المؤسسات الكبيرة قدر بنحو ،8% خلال نفس الفترة[10].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين حجم المنشأة وتكلفة خلق فرصة عمل جديدة، تشير التقديرت الى أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقدر فى المتوسط بنحو 20% من تكلفتها في المشروعات الكبيرة، وأن هذه النسبة تزيد أو تنخفض حسب المستوى التكنولوجي السائد في المجتمع والمستخدم في المنشأت العاملة في الاقتصاد.

وبصفة عامة، فإن العلاقة بين حجم المنشأة والكفاءة التشغيلية والاقنصادي ودعمها للاقتصاد القومي يتباين من دولة الى اخري، ويتوقف هذا الدور الهام والحيوي للمنشأت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يتوقف على توافر السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي تدعم هذا الدور وهو موضوع هذا البحث.

التجارب العملية للمنشأت الصغيرة في بعض الدول

تظهر التجارب العملية للصناعات الصغيرة في بعض الدول المتقدمة إن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المنشأت وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه الصناعات في النشاط الاقتصادي لهذه الدول، لقد تبنت الدول المتقدمة برامج متعددة لتنميتها هذا النوع من المنشأت، وتؤكد تجارب العديد من الدول على اختلاف مستواها الاقتصادي هذا التوجه، ففى حالة اليابان والصين والهند وغيرها من الدول الأسيوية، نجد أن دعم المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة نوعية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وبلغت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في إجمالي الصادرات نحو 60% في الصين، 56% في تايوان ،70% في هونج كونج و43% في كوريا.

ويقدر الخبراء الصينيين أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشارك بنسبة 60٪ من الإنتاج الصناعي للصين، ويعمل نحو 75٪ من القوى العاملة في الصين. يبلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الان أكثر من 10 مليون مشروع، نحو 99 % من العدد الكلي للمشاريع الاقتصادية في الصين.

تطور دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة
في الأدب الاقتصادي الدراسات المعاصرة

احتل دور المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي ومساهمتها في التشغيل والنمو حيزا كبيرا في أدبيات التنمية وفي الفكر الاقتصادي منذ ظهور فكر المدرسة الكلاسيكية على أيد من آدم سميث من حيث دور المنشأت الصغيرة وتأثير البيئة التي تعمل فيها على أدائها ودورها في الاقتصاد، فقد برر ألفريد مارشال وجود المنشآت الصغيرة والمتوسطة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض، وذات الطابع الشخصي مثل تلك المصنوعة يدويا أو بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من المستهلك حيث أن حجم المنشأة قد تفرضه طبيعة السلعة أو الخدمة التي تقدمها، وكذلك النطاق الجغرافي للنشاط[11].

أما الوفورات الخارجية فهي لا تساهم فقط في نحاول أن نتعرف على مفهوم الكفاءة خلال المراحل التي مر بها الفكر الاقتصادي الذي هو غزير حول هذا الموضوع. ويمكن الإشارة في هذا الشأن الى ما أوضحه "الفريد مارشال " من خلال تناوله لفكرة الوفرات الداخلية والخارجية: فالوفرات الداخلية تتعلق بكفاءة المؤسسة الواحدة، فعندما تنمو المؤسسة الخاصة أو العامة تتوقف

كفاءتها على مستوى المؤسسة العامة أو الخاصة تتوقف على أستفادتها من التخصص وتقسيم العمل، والانتاج الكبير والقدرة على استخدام الآلات بصورة أكبر وأفضل، ومن ثم خفض تكاليف الأنتاج وكذلك الأستفادة من البيع والشراء الاقتصادي والحصول على تسهيلات أئتمانية بصورة موسعة تدعم حركة النشاط، وهذا كله يجب أن يساهم في توفير الإطار المناسب واللازم لرفع إنتاجية وتحسن الكفأءة الأنتاجيةتحسين كفاءة المؤسسة الواحدة بل تساهم في رفع كفاءة المؤسسات ومن ثم تحسين كفاءة الاقتصاد الوطني.

وقد تناول باريتو مفهوم الكفاءة حيث أشار الى أن معيار الكفاءة سواء على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي (المنشأة)، هو زيادة كمية الأشباع في ظل الأستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالصورة التي لا يمكن فيها تحقيق إشباع اكبر من ذلك المحقق من نفس حجم الموارد المستخدمة[12]، ويعد فاريل أول من حدد مفهوما للكفاءة الاقتصادية حيث أشار، الى أنها استخدام اقل كمية من عناصر لإنتاج أكبر كمية من الناتج، وبهذا تتضمن الكفاءة الاقتصادية

وتعتمد الدراسة على منهج فاريل ***Farrel*** في تناوله للكفاءة الاقتصادية *Economic Efficiency*، حيث أشار إلى أن الكفاءة الاقتصادية تتضمن مكونين أساسيين هما الكفاءة الفنية *technical efficiency* أو الكفاءة التشغيلية، والتي تتعلق بكفاءة المنشأة في الأستفادة من السياسات الداعمة لها من الحوافز الضريبية والتسهيلات الإئتمانية المتاحة بصورة موسعة تمكنها من أستخدام الاساليب الانتاجية التي يتم فيها مزج عوامل الأنتاج بنسب صحيحة تؤدي الى تحقيق أقصى إنتاج ممكن عند الحد الأدنى لمتوسط التكلفة الكلية (حجم الإنتاج الأمثل) وتحسن الكفأءة الأنتاجية بشكل عام بما يدعم المنشأت الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ أواخر ستينيات القرن العشرين ومع ظهور نظريات وفورات الحجم الكبير، انتشرت فكرة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العمل والاستمرار في وجود منافسة شديدة في اسواق شركات تتميز بوفورات الحجم الكبير، والعمل عند حجم الانتاج الامثل الذي يحقق تكلفة متوسطة كلية لا يمكن لأى من المنشأت الصغيرة تحقيقة عند أى مستوى من مستويات الانتاج المتاحة لها، وفي مثل تلك الظروف لا يوجد أمام معظم المنشآت الصغيرة سوى الاندماج في كيانات كبيرة أو تؤول الى الاختفاء من السوق.

وقد أشار بيجو[13] الى أن وجود حجم أمثل للمنشأة تصبح بعده التكلفة الحدية للإنتاج مرتفعة، وبالتالي فإن نظرية وفورات الحجم لا تنطبق على المنشأت ابتداء من حجم معين، ويجب عند هذا الحجم أن تزيد المنشأة من كميات جميع عناصر الانتاج وعلى وجه الخصوص رأس المال المستثمر بقدر يفوق القدرة التمويلية المتاحة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للتعريفات المتداولة للمنشأت الصغيرة والمتوسطة.

وظلت القناعة سائدة بارتفاع الأهمية النسبية للمنشآت الكبيرة وقدرتها على تطبيق نظريات وفورات الحجم الكبير حتى سبعينيات القرن العشرين مع تراجع عدد المنشأت الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة صدمة البترول الأولى، واعتبرت نهاية نظام التصنيع المبني على الكيانات الكبيرة الحجم، وإنتاج سلع نمطية على نطاق واسع تحقق أدنى تكلفة متوسطة كلية، وقد ترتب على ذلك أن شهدت نهاية السبعينات وفترة الثمانينات تزايد في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، وقد ساعد على ذلك ما يلي[14] :

- هو ارتفاع نسبة الشباب الراغبين في العمل في هيكل القوة العاملة.
- التقدم التكنولوجي وانتشار وسائل إنتاج صغيرة الحجم وأقل تكلفة،
- الحدا من هيمنة نظرية تيلور في التنظيم الصناعي كوسيلة لتنظيم عمليات الإنتاج بالأحجام الكبيرة.
- التوجه نحو المنافسة الدولية التي حتمت على الشركات الكبرى التعاقد مع منشآت أصغر، داخل الحدود الجغرافية، لإنتاج بعض مكونات منتجاتها النهائية بغرض السيطرة على التكلفة الكلية، ونظرا لقيام المنشآت الصغيرة بدور الصناعات المغذية لشركات صناعية أكبر مثل صناعات السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات، ساعدت على مساهمة المنشأت الصغيرة في القيمة المضافة والعمالة والنمو.

وقد أشار (كومار وآخرون، 2001)[15]، الى أن الموارد الطبيعية المتاحة والمستوى التكنولوجي السائد والسياسات، تحدد النمط الصناعي للاقتصاد، وبالتالي تحدد الحجم الأمثل للمنشأت، كما بين كوزي (Coase) منذ ثلاثينات القرن الماضي أن الحجم الأمثل للمنشأة يتحدد نسبة للفرق بين تكلفة المعاملات داخل المنشأة بالمقارنة مع تكلفة المعاملات في السوق، حيث كلما انخفضت تكلفة معاملات السوق بالمقارنة مع تكلفة المعاملات داخل المنشأة، كلما كان الحجم الأمثل للمنشأة أصغر[16]، وقد يبين كوزي بأن الفرق بين تكلفة المعاملات داخل المنشأة وتكلفة

المعاملات في السوق يتوقف على عدة عوامل تختلف باختلاف الصناعة وباختلاف خصائص البلدان.

ويشير(يو 1995)[17] أنه وفقاً لنظرية الميزة النسبية في التجارة الخارجية، فأنه قد يتوافر لبعض الدول ميزة نسبية في إنتاج سلع ما يتم إنتاجها بكفائة اقتصادية في كيانات انتاجية كبيرة الحجم، في وقت تتوافر لدولة أخرى ميزة نسبية في إنتاج نفس السلع في منشأت صغيرة الحجم.

وقد ربط كيفس وآخرون (1980)، بين الكفائة الاقتصادية في انتاج السلع وحجم المنشأة من جهة ودرجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي من جهة أخرى، حيث يرى أن الحجم الأمثل للمنشأت في دول الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي وتوفر فرص التصدير والمنافسة في السوق الدولية، يكون في الأغلب أكبر من الحجم الأمثل للمنشآت في البلدان التي هي أقل أنفتاحاً على العلم الخارجي حيث أن الانتاج يكون قاصر على السوق المحلي[18].

وفي دراسة عن نظم وأساليب تمويل الاسلامي المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الائتمان التجاري، تناول محمد عبد الحليم عمر عددا من أساليب التمويل بنظام المشاركة المنتهية بالتمليك كأحد أساليب التمويل الإسلامي المقترحة المقترحة للتطبيق، وإجراءاتها العملية كالمرابحة لأجل، والسلم، والاستصناع، والإجارة المنتهية بالتمليك. وفي دراسة دوابه بعنوان تمويل المشروعات الصغيرة بالاستصناع"، تناول مفهوم الاستصناع والتكييف الشرعي له، والتطبيق العملي المقترح لتمويل المشروعات الصغيرة بالاستصناع، ومخاطر ومزايا الاستصناع، ووضع نموذجا لعقد استصناع للمشروعات الصغيرة. في دراسة عبد الله إبراهيمي[19] بعنوان : "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التموي ل "منشورة بالملتقى الدولى : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن على بالشل ف ، الجزائر ، ابريل 2006م تعرض للتمويل كأحد أهم المشكلات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحول دون تنميتها، وذكر أن تلك المؤسسات ليس لها نصيبا ملحوظا في الاقت راض من البنوك، وتعرض لجهات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجالات الدعم في عدد من الدول العربية، وتناول طرق مقترحة للتمويل كالإيجار التمويلي ، والانتقال في التمويل من علاقة المديونية إلى علاقة الشراكة، وضبط السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كيف يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة، وما الجديد الذي يسعى لتقديمه يختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة من حيث كونه دراسة تطبيقية لإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الدول العربية، من خلال دراسة الواقع التمويلي لتلك المشروعات في تلك الدول، وعلاج تلك الإشكالية من خلال آلية إسلامية مقترحة للتمويل.

المبحث الثاني

تجربة المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي

تجربة المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري

تؤدي المنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍ سواء، حيث تمثل المنشأت الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتوظيف أقل من 50 عامل حوالي 99 % من إجمالي عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، ويساهم قطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80 % من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في قطاع المنشأت الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل.

وقد بدأ الاهتمام بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري منذ النصف الاول من القرن العشرين مع إنشاء بنك التسليف الزراعي المصري بموجب قانون رقم 50 لسنة 1930م برأسمال مليون جنيه أثناء ليقدم القروض للمزارعين المصريين لمواجهة أثار الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933)، وتأكيداً لهذا الدور في دعم المنشأت الصغيرة صدور القانون 117 لسنة 1976 بتحويله إلى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الذي من أهم أهدافه تقديم كافة الخدمات المصرفية لتمويل المشروعات والمنشأت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة في الريف، ومع بداية الستينيات خصصت البنوك المصرية (بنوك القطاع العام) شرائح تمويلية للمشروعات الصغيرة ذات بيئة اقتصادية خاصة في بعض المناطق(دمياط- المحلة

الكبرى)، وقدر استمر الاهتمام بتلك المنشأت مع تفاوته الأهتمام من مرحلة إلى أخرى، ثم تزايد مع انطلاق برنامج الاصلاح الاقتصادي.

في مجال ضمان مخاطر الائتمان للمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر

لضمان مخاطر الائتمان للمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر، تم تأسيس شركة فى عام 1989 بهدف ضمان الائتمان الممنوح للمشروعات الصغيرة التى لا تتوافر لديها الضمانات الكافية للحصول على احتياجاتها التمويلية، قيام بعض مؤسسات التأمين الاخرى بتقديم خدمات ضمان مخاطر عدم السداد ضمن الانشطة المستحدثة لها.

نجاح المرحلة الأولي للاصلاح المالي والمصرفي المصري في تجاوز الأزمة العالمية

بدأت الاقتصاد المصري تجربة المنشأت الصغيرة والمتوسطة في عام 1991م، من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمت اليها المشروعات المتناهية الصغر في اطار برنامج مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المترلية.

1) مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من خلال برامج التمويل الميسرة.
2) تقديم برنامج ضمان بنسبة 50 % من الإتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة بواسطة شركة ضمان مخاطر الإئتمان المصرفي.
3) أسس مجموعة من أستاذة جامعة حلوان جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين تعمل على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب.
4) تقدم العديد من البنوك التجارية (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي (قروضًا لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال برامج التمويل الرأسمالي وتمويل التشغيل.

الصندوق الاجتماعي للتنمية :

وتأكيداً لأهتمام الدولة بالمنشأت الصغيرة والعمل على التوسع فيها، فقد تم انشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم (40) لسنة 1991م، كصندوق قومى يهدف الى المساهمة فى حل مشكلة البطالة والتعامل من الاثار الجانبية لبرنامج الاصلاح الاقتصادي، وفي سنة 1992م تم أعتباره الجهة المسئولة عن تنمية المشروعات الصغيره بمصر، ويقوم باستخدام

القروض الميسرة والمنح المتاحة من الحكومة او مؤسسات التمويل المحلية والدولية لتنفيذ برامج تنتمية المشروعات الصغيرة (تقديم تمويل لجهات مختلفة اهمها البنوك لاعادة الاقراض للمشروعات المستهدفة)

وفي عام 1999 صدر قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة يتبع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل على تنمية المنشأت الصغيرة القائمة بالفعل وإنشاء المشروعات الجديدة للشباب وتقديم الخدمات بأسعار رمزية، ويقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة برامج تساهم في تفصيل دور الصندوق في دعم الصناعات الصغيرة .

مبادرة الجهاز المصرفي

- مبادرة البنك المركزى المصرى لتشجيع البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق أعفائها من نسبة الاحتياطى (10%) من رصيد الودائع المقابلة لما يتم منحه من تسهيلات لهذه الفئة.
- انشاء المعهد المصرفي المصري قاعدة بيانات عن عملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة بالاضافة الى تأهيله للعاملين والعملاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- استحداث قطاعات متخصصة داخل البنوك لخدمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة
- تخصيص بعض البنوك فروع متخصصة فى الإقراض متناهي الصغر.
- تخصيص بعض البنوك منافذ متخصصة داخل الفروع لجذب معاملات اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- مراعاة ان تكون الشروط والضمانات الخاصة بالتمويل متوافقة مع امكانيات هذه النوعية من المشروعات .
- تبسيط الاجراءات عن المشروعات الكبرى .

قانون تنمية المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر

القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة

مادة (١) من الباب الاول

يقصد بالمنشأة الصغيرة فى تطبيق أحكام هذا القانون ، كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا .

مادة (٢) من الباب الاول

يقصد بالمنشأة المتناهية الصغر فى أحكام هذا القانون كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا انتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا ويقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه

مادة (٥) من الباب الثالث

ينشأ فى كل محافظة بقرار من المحافظ والتنسيق مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، صندوق أو أكثر لتمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية وفقًا للقواعد والإجراءات التى تُحدد لتنظيم عمليات التمويل والتحصيل والمتابعة .

وتتكون موارد هذه الصناديق من :-

1) التمويل الذى يتاح من الصندوق الاجتماعى للتنمية .
2) ما تخصصه الدولة من اعتمادات لهذه الصناديق لتمويل المنشأت الصغيرة
3) ما تخصصه المجالس الشعبية المحلية من موارد.
4) الهبات والمنح التي تمنحها مؤسسات لتمويل المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر

مادة (٦) من الباب الثالث

يدرج فى الخطة السنوية للدولة ما يتقرر من تمويل ميسر للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتحدد مصادر هذا التمويل بما في ذلك ما يتاح لصناديق المحافظات، كما يدرج فى الموازنة العامة للدولة ما يخص الدولة من الاعتمادات التى تترتب على ماتقدم، سواء بالباب الرابع " التحويلات الرأسمالية " أو الباب الثانى " النفقات الجارية " .

مادة (٧) من الباب الثالث

يقدم الصندوق الاجتماعى للتنمية من موارده تمويل ميسر للمنشآت الصغيرة أو المتناهية الصغر وفقًا للقواعد والإجراءات التى يضعها مجلس إدارة الصندوق ، وذلك فضلا عما يتيحه من تمويل لصناديق تمويل تلك المنشآت فى المحافظات .

مادة (٨) من الباب الثالث

للصندوق الاجتماعى للتنمية الحصول على التمويل اللازم من الأسواق المالية المحلية وذلك بالشروط والأوضاع التى يتفق عليها مع وزارة المالية، ويستخدم التمويل الذى يحصل عليه الصندوق في إعادة التمويل لصناديق تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات ، وذلك فى الحدود والضوابط التى يقرها مجلس إدارته .

مادة (9) من الباب الثالث

ينشئ الصندوق الاجتماعى للتنمية ، وبمساهمة صناديق تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظات، نظامًا لضمان مخاطر الائتمان التى تتعرض لها هذه المنشآت، ويصبح هذا النظام ساريًا بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق المشار إليه ودون أن يترتب على ذلك أية أعباء على الموازنة العامة للدولة أو موازنات المحافظات.

الحوافز والتيسيرات

مادة (10) من الباب الثالث

يخصص من الأراضي الشاغرة المتاحة للاستثمار فى المناطق الصناعية والسياحية والمجتمعات العمرانية وأراضى الاستصلاح الزراعى نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ لإقامة المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، ويتم تزويدها بالمرافق وتقسيمها وتخطيطها وطرحها على الراغبين فى إقامة تلك المنشآت، وتمد الجهات صاحبة الحق فى التصرف فى هذه الأراضى مندوبيها فى وحدات الصندوق بخرائط للأراضى المتاحة، ونشرة بشروط البيع والانتفاع ونماذج العقود، ويكون لهم صلاحية التعاقد واتخاذ إجراءات التسجيل والشهر.

مادة (11) **من الباب الثالث**

مع عدم الإخلال بأية مزايا أو تيسيرات أخرى ينص عليها قانون آخر، يحدد سعر بيع الأراضى المشار إليها فى المادة السابقة فى حدود تكلفة توصيل المرافق، ولصاحب المنشأة شراء الأراضى وسداد ثمنها بالشروط التى تحددها الجهة البائعة، ويجوز طلب حق الانتفاع بها بمقابل سنوى لا يزيد على ٥ ٪ من الثمن المقدر لها .

مادة (12) **من الباب الثالث**

تنشىء كل من الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية سجلا لقيد المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر الراغبة فى التعامل معها، وتتيح كل منها، مع مراعاة تكافؤ الفرص،

نسبة لا تقل عن ١٠ ٪ للتعاقد مع هذه المنشآت لشراء منتجاتها أو تنفيذ الخدمات والإنشاءات اللازمة لتلك الجهات .

مادة (13) **من الباب الثالث**

يسدد صاحب المنشأة الصغيرة للصندوق ١٪ من رأس المال المدفوع بحد أقصى 500 جنيه و200 جنيه للمنشأة المتناهية الصغر من حساب الرسوم ومقابل الخدمات التى تقدم من جميع الجهات الحكومية وتحصل لحسابها وذلك عند استلام الترخيص المؤقت ببدء النشاط.

مادة (14) **من الباب الثالث**

يقدم الصندوق الاجتماعى للتنمية، للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، مباشرة أو من خلال الخبراء الذين يستعين بهم ، الخدمات الآتية وعلى الأخص :

1) التعريف بفرص الاستثمار المتاحة فى كل محافظة وفى كل منطقة داخلها .
2) إعداد دراسات جدوى أولية عن المشروعات التى تطرح على الراغبين فى إقامتها .
3) تقديم المشورة عن أفضل الأماكن ومصادر الشراء للآلات والتجهيزات والمستلزمات
4) تزويد أصحاب المنشآت بدليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية والإرشادات اللازمة للتعامل مع كافة الجهات العامة .
5) التعريف بالمخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المنشآت.
6) التعريف بالمعارض المحلية والدولية والمعاونة على الاشتراك فيها .
7) المساعدة فى الحصول على المعرفة والتطورات فى تقنيات الإنتاج والتسويق .

ويخصص الصندوق فى موازنته السنوية الاعتمادات اللازمة لتقديم هذه الخدمات .

مادة (15) **من الباب الثالث**

يكون الترخيص بشغل الأماكن للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى الأماكن التى تخصصها الأحياء وغيرها من الجهات العامة لتوزيع السلع، بمقابل رمزى لا يجاوز نصف المقابل المحدد لشغل تلك الأماكن .

مادة (16) **من الباب الثالث**

لا يجوز إيقاف نشاط أى منشأة صغيرة أو متناهية الصغر إداريًا إلا فى حالة ارتكاب مخالفة تستوجب الغلق قانونًا، وفى هذه الحالة يخطر صاحب المنشأة بالمخالفة وبالمدة المحددة لإزالتها، ويتم الإيقاف إذا انقضت هذه المدة دون إزالة المخالفة .

برنامج الإصلاح الإقتصادي والتصحيح الهيكلي منذ سنة 1991م

تبنت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى بموجب اتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في مايو 1991، الذي عُرف ببرنامج التثبيت وهو الاصلاح المالي والنقدى، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى، وقد أعقب ذلك في مدة لا تتعدى شهر، الإتفاق مع البنك الدولي في يونيو 1991 يتضمن برنامج إصلاح شامل يكمل البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وهو ما عُرف ببرنامج الإصلاح الهيكلي بهدف إصلاح القطاع العام واتساع دور القطاع الخاص من خلال برامج الخصصة الثلاث، وهي بيع شركات القطاع العام المتعثرة ونقل ملكياته للقطاع الخاص، أو المشاركة في الملكية والادارة أو الادارة فقط بعقود ايجار طويلة الاجل.

في أطار برنامج التثبيت (الاصلاح المالي والنقدي) مع صندوق النقد الدولى إحتل الإصلاح المصرفى الاولوية الأولى فى هذا البرنامج ، فكانت البداية بتحرير سعر الفائده البنكية وتحرير سعر الصرف، وإنشاء آلية جديده لتمويل الموازنة العامة للدولة من خلال أذون الخزانة بديلاً لإقتراض الدولة مباشرة من الجهاز المصرفى، والسماح للبنوك بإنشاء صناديق الإستثمار والسماح بطرح اسهمها فى البورصة، وأن تتوافق آليات السياسة النقدية مع باقى السياسات الإقتصادية بهدف إعادة الإستقرار والتوازن إلى الإقتصاد الكلي.

وأهم ما جاء به برنامج الإصلاح الإقتصادي الموقع مع صندوق النقد الدولي مايلي:

- خفض عجز الموازنة العامة إلى 6 % من الناتج المحلي خلال سنتين، وأن يصل إلى 3 % في عام 1994، ومايتطلبه من تطور في النظام الضريبي.
- العمل بآليات السوق والإهتمام بتعظيم دور القطاع الخاص ليقتصر دور الدولة أو القطاع العام على القطاعات الإستراتيجية.
- تحرير نظام أسعار الصرف والفائدة، وعلاج الإختلالات الهيكلية في أسعار السلع والخدمات لتعكس التكلفة الحقيقية وذلك من خلال ترشيد ثم تخفيض الدعم.
- وضع برنامج شامل لتحرير التجارة الخارجية تحريرا كاملا مع الإعتماد على التعريفة الجمركية كأداة إقتصادية بدلا من الإعتماد على القيود الكمية.

وقد أستمر التسنيق بين السياسة النقدية والمالية فى الفترة 91-1997 والفترة 1998-2005/2004، وفى نهاية 2003 بدأت الخطوة الجادة الاهم للإصلاح الشامل للجهاز المصرفى بدراسة أهم المشاكل التى كان يعانى منها فى هذا التوقيت وكانت كالتالى :

- إبتعاد البنوك المصرية عن التواصل مع التطور المصرفى العالمى
- ندرة الكوادر الفنية المتخصصة.
- هشاشة الهيكل المالى للبنوك المصرية نتيجة تدخل الدولة فى القرار الإئتمانى وعدم تكوين مخصصات وإحتيطيات كافية للديون المتعثرة من جهة ثالثة .
- عدم خضوع البنوك المتخصصة لرقابة وتعليمات البنك المركزى المصرى

القرار فى البداية بتطبيق مقررات بازل 2 المتعلقة بتوحيد أسس العمل المصرفى الرشيد فى العالم وتم توقيع اتفاقية بذلك مع البنك المركزى للإتحاد الأوربى لتطبيق تلك المعايير فى الفترة (2004 - 2008) واهتمت بتدعيم البنية الأساسيه للبنوك المصرية، وتم إعادة النظر فى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر سنة 2003م.

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُعرف تمويل المشروعات أو المنشأت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بإمدادها بالأموال اللازمة سواء كانت في مرحلة الانشاء لشراء الاصول الانتاجية، أو الأمداد بالسيولة اللازمة في مرحلة التشغيل، بما يساعدها للقيام بدورها في الاقتصاد، وتتعدد مصادر التمويل لهذا النوع من المشروعات أو المنشأت، والتي يمكن تقسمها إلى ثلاثة مصادر أساسية:

- مصادر التمويل الرسمي: وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك، وشركات التأمين، وصناديق التوفير والادخار.
- مصادر التمويل غير الرسمي: وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء، والمرابين، والعملاء الموردين، ويقدم التمويل غير الرسمي غالبا معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.
- التمويل شبه الرسمي: وذلك بتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مؤسسات التمويل الرسمية، بأساليب غير رسمية، من خلال عدة برامج كإقراض المؤسسات المالية التعاونية، وصناديق التنمية المحلية.

أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وفي مصر تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠ % من إجمالي المشروعات، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة ٤٠ % من إجمالي الناتج القومي[20] وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها، وبخاصة وأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة

وفي عام 2008 أصدر البنك المركزي مجموعة من الاجراءات لتحفيز الجهاز المصرفي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- أعفى البنك المركزي منذ العام 2009 المصارف التي تمنح قروضاً وتسهيلات ائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي لديه
- تأسيس الشركة المصرية للإستعلام الإئتماني لتوفير قاعدة بيانات لعملاء هذا القطاع
- تمثل قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأساس في عملية اتخاذ القرار وصياغة الاستراتيجيات الملائمة ووضع البرامج والسياسات المصرفية المناسبة لتيسير الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومؤخراً، قامت الحكومة بضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة التجارة والصناعة ليصبح اسمها وزارة التجارة والصناعة والصناعات الصغيرة والمتوسطة

لكن الدراسات تشير إلى أن الجهات التمويلية لا تلبي أكثر من 10% من هذه الإحتياجات. ويتعامل حوالي 5% فقط من تلك المشروعات مع المصارف، كما تتراوح نسبة التمويل الموجه من المصارف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين 3 و4% فقط من إجمالي محافظها

الائتمانية[21]. لكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى حوالي 15-20% في المستقبل القريب نتيجة جهود الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري وكذلك المصارف المصرية لمساندة هذا القطاع الواعد. وبالفعل، تشهد الساحة المصرفية في مصر 'سباقاً' بين معظم المصارف لتمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر ضخ مزيد من الإئتمان، ومن خلال إنشاء إدارات متخصصة للإقراض، وتقديم تسهيلات ائتمانية محفزة. وهكذا فقد ارتفعت محفظة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حوالي 20 مليار جنيه (3.3 مليار دولار) عام 2011إلى حوالي 35 مليارجنيه (5 مليار دولار) عام 2013، وزاد عدد المنتجات التمويلية المقدمة من المصارف المصلاية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يقارب 30 منتجاً متنوعاً.

المبحث الثالث

نموذج قياس أثر الاصلاح المالي والنقدي

في دعم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري.

في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم قياس أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي والسياسات والاجراءات والبرامج التحفيزية التي أُتخذت في نظم إقراض المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري على دعم الدور التنموي لتلك المنشأت، من خلال قياس الكفاءة الاقتصادية للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومستوى الكثافة العمالية بأفتراض أن هذا النوع من المنشأت يتمتع بالكثافة العمالية التي تساعد في الحد من مشكلة البطالة في اماكن تمركن تلك المنشأت.

فروض الدراسة

تقوم الدراسة بأختبار فرضيتين للحكم على أثر برامج الاصلاح الاقتصادي لبمالي والنقدي في دعم دور المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري، الفرضية الأولى تهتم بقياس الكفاءة الاقتصادية لتلك المنشأت، حيث تبين النظرية الاقتصادية أن المنشأة تُصنف بأنها ذات كفاءة اقتصادية اذا حققت الحد الأدنى لمتوسط التكلفة الكلية (حجم الإنتاج الأمثل) بأستخدام مزيج من عناصر الانتاج التي تحقق ذلك، وسوف نستخدم لأختبار هذه الفروض، وتعتمد الدراسة على منهج فاريل ***Farrel*** في قياس الكفاءة الاقتصادية *Economic Efficiency*، للمنشأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، كما تفترض الدراسة أن المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الاقتصاد المصري لا تتمتع بكثافة العمل ومن ثم عدم القدرة على زيادة فرص التوظف والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، وسوف نستخدم لاختبر هذه الفرضية الشكل العام لدالة الإنتاج كوب دوغلاس ***Cobb- Douglas***

اختبار الفرضية الأولى :

تفترض الدراسة أن برنامج الاصلاح الاقتصادي المالي والنقدي والسياسات والاجراءات والبرامج التحفيزية التي أُتخذت في نظم إقراض تلك المنشأت لم تساهم في دعم الكفاءة الاقتصادية

للمنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتصنف مؤسسة ما بأنها كفوءة إذا استطاعت تحقيق الحد الأدنى لمتوسط التكلفة الكلية (حجم الإنتاج الأمثل) وذلك باستخدام مزيج من عنصرى الإنتاج (العمل –رأس المال) التي تجعل هذا المتوسط أقل ما يمكن، وبذلك فإن فرضية الدراسة هنا هي عدم تمتع المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصادالمصري بالكفاءة الاقتصادية، ونستخدم في قياس ذلك مؤشر فاريل ***Farrel*** بإستخدام الصيغة التالية[22].

(Minimum (r K + w L) / Q ---------- (1)

ويفترض هذا المعيار تحقق شروط المنافسة التامة في سوق عنصري الإنتـاج، العمل ورأس المال، وأن متوسط أجر العنصر في كل المنشأت يعادل قيمة الإنتاجية الحدية لهذا العنصر[23]، إلا أن الملاحظ أن المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر تواجه أسعار فائدة مختلفة تختلف من جهة تمويلية الى أخرى دون توضيح الاسباب وراء ذلك، كما يختلف سعر الفائدة في الجهة التمويلية حسب مناطق تواجد المنشأت الطالبة للتمويل، ويختلف كذلك سعر الفائدة للأقراض من حيث كون المنشأة تعمل أو مازالت مشروع تحت الانشاء ولم يبدأ في التشغيل، حيث يرتفع سعر الفائدة في حالة المشروعات تحت التنفيذ، وينخفض في حالة المنشأت العاملة كما في الجدول (1)، وسوف تعتمد الدراسة على المتوسط المرجح لأسعار الفائدة المعلنة من الجهات المختلفة للوصول الى سعر فائدة موحد.

الجدول (1)

أسعار الفائدة للقروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهات الاقراض المختلفة

جهات الاقراض المختلفة		نسبة الاقراض	متوسط اسعار الفائدة
الصندوق الاجتماعي للتنمية	7% للمشروعات الجديدة 9% للمنشأت القائمة	46%	0.0414
البنك الأهلي	10% (يقل عن سعر اقراض المشروعات الكبيرة 2%)	16%	0.016
بنك مصر	13% تبدأ بقرض 40 ألف جنية	8%	0.0104
بنك القاهرة	يتراوح بين 7% - 10%	6%	0.006

	حسب مبلغ القرض- تقل		
بنك ناصر الاجتماعي	%10	13%	0.013
جهات أقراض أخرى	--	%13	--
متوسط سعر الفائدة للأقراض			8.7 %

وبتطبيق مؤشر فاريل ***Farrel*** في المعادلة (1)، من بيانات الجدول رقم (2)، حيث تشير النتائج في العمود الرابع في الجدول رقم (3)، الى أن مؤشر فاريل ***Farrel*** في المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري في القطاعات التجارية والخدمية، والقطاع الزراعي (الانتاج النباتي والحيواني) قد حققت الكفاءة الاقتصادية أعلى من المنشأت العاملة في قطاع الانشطة الصناعية، ففي حالة المنشأت العاملة في القطاع التجاري والخدمي بلغ متوسط التكلفة الكلية نحو (0.14) جنية لانتاج واحد جنية قيمة مضافة، بينما في القطاع الزراعي بلغ متوسط التكلفة الكلية نحو (0.149) جنية لانتاج واحد جنية قيمة مضافة، في حين في القطاع الصناعي بلغ متوسط التكلفة الكلية نحو (0.33) جنية لانتاج واحد جنية قيمة مضافة.

وبصفة عامة اذا ما قورنت تلك النتائج مع نتائج دراسات مماثلة أجريت في دول أخرى على منشأت مماثلة، ففي دراسة النسور[24] لقياس الكفاءة الاقتصادية للمنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد السعودي والممولة بأسعار فائدة منخفضة تراوحت بين (1%) و (2.5%) وفي حالة العفاء الكامل من دفع ضرائب على الارباح المحققة ، نجد أن متوسط التكلفة الكلية بلغت في حدها الادنى (0.36) ريال لانتاج واحد ريال قيمة مضافة.

الجدول (2)

نتائج تطبيق مؤشر فاريل *Farrel* لعام 2012 باستخدام متوسط الأجر وسعر الفائدة حسب القطاعات

القطاعات الاقتصادية الانتاجية	متوسط سعر الفائدة للأقراض (r) (1)	متوسط الاجر (W)* (2)	رأس المال (K)** (2)	عدد العاملين (L) (2)	القيمة المضافة (Q)** (3)
الانشطة الصناعية	8.7%	16,600	442094	1,409,865	187742
الخدمية والتجارية	8.7%	18,320	87205	3,775,603	502771
الأنتاج الزراعي والحيواني	8.7%	14,326	4700	126,886	16897

مجموع القطاعات	8.7%	16,415	533999	5,312,354	707410

المصدرك (1) من بيانات جدول رقم (1) السابق، (2) قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، 2012,2013م. (3) تم تقدير القيمة المضافة لكل قطاع على أساس منهج Farrel في تقدير القيمة المضافة للقطاع.

*أجر العامل مقدر جنية /سنة **رأس المال المستثمر والقيمة المضافة مقدرة بالمليون جنية

الجدول (3)

نتائج تطبيق مؤشر فاريل *Farrel* لعام 2012

باستخدام متوسط الأجر وسعر الفائدة حسب القطاعات

القطاعات الاقتصادية الانتاجية	rK	WL		مؤشر *Farrel*
الانشطة الصناعية المختلفة	38,462	23,404	61,866	0.330
الخدمية والتجارية والنقل وأنشطة اخرى	7,587	62,675	70,262	0.140
الانشطة الزراعية والانتاج الحيواني	409	2,106	2,515	0.149
مجموع القطاعات				**0.207**

1) المصدر : دائرة الإحصاءات العامة ، 2006 . 2) المصدر : صندوق التنمية والتشغيل ، بيانات منشورة ، *

تم حساب القيمة المضافة كما يلي:(عدد العاملين في القطاع الممول / عدد العاملين في القطاع ككل)

* القيمة المضافة للقطاع ككل .

وبناءاً على النتائج في الجدول رقم (3) وقيم مؤشر فاريل، نرفض الفرض القائل بأنخفاض الكفاءة الاقتصادية في المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري في القطاعات الثلاث، وذلك رغم الكثير من المعوقات الادارية والتمويلية وارتفاع تكلفة الاقراض كما في الصفحات اللاحقة، وترى الدراسة أن ارتفاع مؤشر الكفاءة الاقتصادية أنما يرجع الى نظم إدارة المنشأت الصغيرة حيث المالك هو من يدير النشاط بنفسه، كما أن أنخفاض معدلات الاجور في الاقتصاد المصري اذا ما قورنت بمستويات الأجور في حالة الاقتصاد السعودي وهي الحالة التى قارنت بها نتائج الدراسة الحالية بالأضافة الى أن معظم المنشأت الصغيرة تعتمد على العمالة من داخل الأسرة وارتفاع عدد ساعات العمل داخل المنشأت ومن ثم أستبعاد جزء من تكاليف الانتاج.

أختبار الفرضية الثانية :

تفترض الدراسة هنا أن المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري لا تتمتع بالكثافة العمالية ومن ثم عدم القدرة على زيادة فرص التوظف والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي

المالي والنقدي والسياسات والاجراءات والبرامج التحفيزية التي أُتخذت في نظم إقراض تلك المنشأت، وذلك خلال الفترة (2004-1014).

نموذج القياس والتحليل الإحصائي والاقتصادي لنتائج النموذج

لأختبار الفروضية، سوف يتم تصميم نموذج قياسي متضمن الشكل العام لدالة الإنتاج كوب دوغلاس ***Cobb Douglas*** ، تقيس أثر تغير مستوى النشاط (التغير في كميات عناصر الانتاج) على حجم الإنتاج (المخرجات)، وسوف تأخذ العلاقة بين تغيرات الدراسة الصورة التالية :

$$Q = A L^{\alpha} . K^{\beta} \text{ ---------- (2)}$$

حيث أن:

- **(A)**: مقدار ثابت يمثل مستوى الكفاءة الاقتصادية المحقق في المنشأت موضوع الدراسة، وقد تم تقديرة في الفرضية الاولى من الدراسة.
- **(L)**: تشير الى عددالعمال.
- **(K)**: تشير الى رأس المال المستثمر.
- **(α)**: تقيس مرونة الإنتاج لتغيرات عنصر العمل، كما تقيس مساهمة عنصر العمل في الإنتاج.
- **(β)**: تقيس مرونة الإنتاج لتغيرات عنصر رأس المال، كما تقيس مساهمة عنصر رأس المال في الإنتاج.

وتُعرف دالة **(C&D)** بأنها دالة متجانسة أسية من الدرجة **(α+β)**، بمعنى أن زيادة كميات عناصر الانتاج بالمضاعف**(K)** تؤدي الى زيادة الإنتاج بالمقدار **($K^{\alpha+\beta}Q$)**، ومن ثم فإن قيم **(α+ β)** تبين عائد الغلة بالنسبة للحجم والمرحلة الاقتصادية الى يمر بها الإنتاج في المنشأة كما يلي:

- إذا كانت **(α+ β)** > واحد صحيح فإن المنشأة تمر بمرحلة تزايد الغلة مع الحجم
- إذا كانت **(α+ β)** < واحد صحيح فإن المنشأة تمر بمرحلة تناقص الغلة مع الحجم

- إذا كانت ($\alpha+\beta$) = واحد صحيح فإن المنشأة تمر بمرحلة ثبات الغلة مع الحجم

ولتقدير معاملات دالة ***Cobb Douglas*** في المعادلة (2) يتم تحويلها الى دالة خطية في الصورة الوغاريتمية (دالة خطية في لوغاريتمات القيم)، وتحويلها من الصورة الرياضية الى الصورة القياسية بإضافة متغير ***(u)*** يمثل الخطأ العشوائي للنموذج القياسي لتحقيق شروط تطبيق **(OLS)**، معادلة (3) كما يلي:

$$\log Q = \log A + \alpha \log L + \beta \log K + u \quad \text{---------- (3)}$$

وسوف يقدر نموذج الدراسة بأستخدام الاصدار المتقدم لبرنامج الحزم الاحصائية ***SPSS***، والأساليب الإحصائية اللازمة لاختبار معنوية معاملات النموذج (اختبارt)، واختيار معنوية علاقة الانحدار (أختبار **F**)، ومعامل التحديد $\mathbf{R^2}$ لقياس القدرة التفسيرية للنموذج ، واختبار مشكلات القياس (أختبار ديربن –واتسون **D-W**) .

الجدول (4)

نتائج تطبيق دالة كوب- دوجلاس

للمنشأت المتوسطة والصغيرة حسب قطاع النشاط الفترة (2004-2014)

القطاعات الاقتصادية	β	α	$\alpha+\beta$	المؤشرات الاحصائية
الانشطة الصناعية المختلفة	0.758 (-2.387)	.306 (1.961)	1.064	R^2= 0.69 R = 0.83 F=8.29 D-W=1.35 Siq=0.006
الخدمية والتجارية والنقل وأنشطة اخرى	0.328 (1.804)	0.727 (2.296)	1.055	R^2= 0.73 R = 0.86 F=8.29 D-W=1.35 Siq=0.006

R^2= 0.93 R = 0.96 F=8.29 D-W=1.35 Siq=0.006	1.017	0.363 (2.185)	0.654 (3.125)	**الانشطة الزراعية والانتاج الحيواني**
قيمة (t) الجدولية 2.262 = (05/2. - 9) t				

تحيل نتائج الدراسة

تشير نتائج تقدير دالة كوب – دوجلاس كما في جدول رقم (4)، أن المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاماة في القطاعات الثلاث، تمر بمرحلة تزايد الغلة بالنسبة للحجم، حيث أن قيمة معاملي عنصرى الانتاج والتي تقيس مرونة الإنتاج لتغيرات عنصرى الإنتـــــــاج **(α+ β)** أكبر من الواحد الصحيح، وإن كان القطاع الزراعي يعتبر في بداية مرحلة التزايد، والتفسير الاقتصادي هنا، هو أن زيادة كميات عنصري الانتاج (العمل ورأس المال المستثمر) بنسبة معينة سوف تؤدي الى زيادة الإنتاج في القطاعات الثلاث بنسبة أكبر.

كما تشير النتائج الى تأثير مساهمة عنصر العمل في المنشأت العاملة في القطاعات الخدمية والتجارية والنقل والأنشطة المماثلة لها، حيث تشير تقديرات (t) المحسوبة (2.691) في حين قيمة (t) الجدولية عند معنوية (n-2, 5%/2 =2.262)، كما تشير النتائج الى ارتفاع مشاركة عنصر العمل في الإنتاج حيث يساهم بنسبة (73%)، في حين يساهم عنصر رأس المال المستثمر بنسبة (33%) حيث تمر المنشأت بمرحلة تزايد الغلة لانسبة للحجم، وبناءاً على نتائج النموذج تعتبر المنشأت المتوسطة والصغيرة العاملة في القطاعات التجارية والخدمية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل وبذلك نرفض فرضية الدراسة في حالة هذا القطاع،

أما في حالة قطاعى الانتاج الصناعي والزراعي، نشير نتائج النموذج القياسي الى أن عنصر العمل غير مؤثر في الإنتاج في المنشأت المتوسطة والصغيرة العاملة العاملة في القطاعين، حيث أن قيمة (t) المحسوبة (1.961) ، (2.185) في القطاع الصناعي والزراعي على التوالي، في حين أن مساهمة عنصر العمل في الإنتاج كانت أقل من مساهمة رأس المال، حيث تشير النتائج الى انخفاض مشاركة عنصر العمل في الإنتاج في القطاعين حيث يساهم بنسبة (30%)، (36%)

في القطاع الصناعي والزراعي على التوالى، ويرجع ذلك الى طبيعة العمليات الإنتاجية في القطاعين، حيث يعتمد الانتاج على الآلات والتجهيزات الحديثة التي تتطلب أستثمارات ورأس مال أكثر من اعتماده على العنصر البشري، وبذلك تعتير المنشأت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في القطاعين الصناعي والزراعي ليست كثيفة العمل، وتتفق النتائج هنا مع فرضية الدراسة .

وبناءاً على نتائج الدراسة تعتبر المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في القطاع الخدمي والتجاري كثيفة العمل، كما انها تمر بمرحلة تزايد غلة الحجم، بما يشير الى ان التوسع في هذه النوعية من المشروعات سوف يزيد من الانتاج لديها بمعدلات أكبر، كما أن ذلك سوف يزيد من فرص التوظف لديها وأمتصاص فائض العمالة المعطلة لكونها انشطة كثيفة الاستخدام للأيد العاملة.

وعلى الرغم من أن النتائج تشير الى أن المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في قطاع الانشطة الصناعية بأنها قطاعات غير كثيفة العمالة، إلا أن النتائج تشير الى انه يمر بمرحلة تزايد الغلة مع الحجم أى أن التوسع في هذه النوعية من المشروعات سوف يزيد من الإنتاج لديها بمعدلات أكبر، كما أن النتائج تشير الى قصور برامج الاصلاح المالي والنقدي في دعم المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في القطاعات الثلاث، ويؤكد ذلك أن تلك المنشأت على اختلاف أحجامها وعلى أختلاف الانشطة التي تعمل فيها إلا أنها تعتمد وبشكل أساسي على مصادر التمويل الذاتي حيث لاتتعدى نسبة التمويل من المصادر الرسنية الى تتبنى تمويل ودعم تلك المنشأت لم تتعدى (10%) من رأس المال المستثمر فيها.

أخيراً ، واعتماداً على ما سبق فإننا نرفض الفرضية العدمية الثانية التي ترى بـأن المنشأت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر العاملة في الاقتصاد المصري غير كثيفة لعنصر العمل ، القطاع الصناعي والزراعي.

المراجع

1) البنك الأهلى المصرى،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ،النشرة الاقتصادية،العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة.
2) تأثير الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية مجلة علوم إنسانية الدورية المتخصصة وذلك في العدد 34 من المجلة، 2007.
3) حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر،كتاب الأهرام الاقتصادى،العدد229،القاهرة،أكتوبر2006.
4) صالح السعيد، الكفاءة االقتصادية الستخدام إلمكانات املتاحة للمؤسسة إلنتاجية، بناء منوذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم، مجلة العلوم االقتصادية وعلوم التسيير العدد 12 لسنة 2012م.
5) محمد إبراهيم السقا، تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس ع2 -2005م.

:PALESTINIAN SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES DYNAMICS AND CONTRIBUTION TO DEVELOPMENT

6) Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt, "Small an Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Polic Research , Working Paper 3127 , August ,2003
7) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006.
8) الهيتي، نوزاد عبد الرحمن ،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية www.ulum.nlالسنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006
9) Birch, D. L. (1979). The Job Generation Process: Final Report to Economic Development Administration.Cambridge, MA: MIT Program on Neighborhood and Regional Change.
10) Ayyagari, M., T. Beck, and A. Demirguc-Kunt. (2007), Small and Medium Enterprises across the Globe. Small Business Economics.

11) Paul Schreyer (1996), SMEs and Employment Creation: Overview of Selected Quantitative Studies in OECD Member Countries", OECD Science, Technology and Industry Working Papers, 1996/04، OECD Publishing. http://dx.doi.org/10.1787/374052760815.
12) Ardic et al. (2011), Small and Medium Enterprises: A Cross-Country Analysis with a New Data Set، Policy Research Working Paper.
13) Pierre-André Julien (2008), Trente ans de théorie en PME : de l'approche économique à la complexité, Revue internationale P.M.E. : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol. 21, n° 2,
14) Pigou, G. (1920), Economic of Welfare, cited by M. Blaug, Economic Theory in Retrospect، Homewood, Irwin, 1968, p. 606-608
15) Pierre-André Julien (2008),.
16) Kumar, K. B., R. G. Rajan, and L. Zingales. (2001). "What Determines Firms Size?" University of Chicago. CRSP Working Paper No. 496.
17) Beck et al. (2005), SMEs, Growth, and Poverty: Cross-Country Evidence, . Journal of Economic Growth, 10، p. 199-229.
18) You, J.-I. (1995), Small Firms in Economic Theory, Cambridge Journal of Economics 19, p. 441-462.
19) Caves, R. E., M. E. Porter, and M. A. Spence. (1980). Competition in the Open Economy: A Model Applied to Canada. Cambridge, MA: Harvard University Press.
20) عمر، محمد عبدالحليم، نموذج مقترح لتمويل المشروعات الصغيرة بنظام المشاركة المنتهية بالتمليك بين الفكر والتطبيق، ندوة أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، فبراير ٢٠٠٤م.

21) النسور ، إياد (1999)، دور المؤسسات التمويلية الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، عمان– .، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية, الأردن 1999م.
22) ق النسور، إياد و الخثلان، خالد، (2012)، قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، المجلة الأردنية في ادارة الاعمال، م8،ع2، 2012م.